

الملخص التنفيذي

يتضمن هذا التقرير السنوي لعام 2006 مجموعة التقارير المؤيدة لما تم عرضه على اللجنة التنفيذية للمشروع عن الثلاثة أرباع الأولى من هذا العام وتحديثها لتعكس أنشطة المشروع أثناء الربع الأخير لعام 2006.

يؤخذ في الاعتبار أن هذا التقرير ضمن سياق الهدف العام للمشروع والقائم على "تعزيز قدرات قطاع حماية الطبيعة المؤسسية والفنية لتحقيق إدارة لامركزية لشبكة المحميات في مصر". وكانت الغاية هي تحوّل قطاع حماية الطبيعة في المستقبل ليصبح كياناً مؤسسياً شبه مستقل تحت مظلة وزارة الدولة لشئون البيئة بحلول عام 2007.

ولقد بذلت جهود كبيرة في سبيل تحقيق هذا التوجه بناءً على مقترح إعادة الهيكلة لقطاع حماية الطبيعة الذي تم إرساله إلى السيد رئيس مجلس الوزراء عام 2005 ، وإعداد إطار السياسات وتنظيم العمل الإداري بالهيكل المؤسسي المقترح، إلا أن التقدم نحو إعادة هيكلة قطاع حماية الطبيعة إلى كيان مؤسسي مستقل مالياً قد توقف بسبب نقص مساندة المستويات الإدارية العليا لهذه المبادرة. وفي هذه المرحلة تم تحويل الإدارة المركزية لحماية الطبيعة رسمياً إلى قطاع بجهاز شئون البيئة بدون تمويل للوظائف الجديدة. ومع ذلك فقد استمر المشروع في المشاركة لإعداد ورقة عمل التي تم تقديمها لمرفق البيئة العالمي بشأن مبادرة التطوير المؤسسي لقطاع حماية الطبيعة ودعم شبكة المحميات الطبيعية.

جاءت الإنجازات الأخرى للمشروع خلال عام 2006 متوافقة مع الأهداف المدرجة بخطة عمل المشروع وجدول الأنشطة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية للمشروع لعام 2006. وفي إيجاز تشير النتائج إلى إنجاز جيد ، حيث بالنسبة للمخرج الأول " تعزيز قدرات قطاع حماية الطبيعة " فقد تحققت نتائج عالية به ، إلا أن المخرج الثاني " التفعيل الكامل لقدرات القطاع " جاءت نتائج متوسطه بشكل عام بالنسبة للأهداف المخططة للوحدات الفنية التخطيطية ، تقييم الأثر البيئي ، الاقتصاد والتسويق . ولقد تأثرت إنجازات وحدة الاقتصاد والتسويق نتيجة نقص الكوادر بها في حين أن وحدة الأثر البيئي قد تولت مراجعة أعداد كبيرة من الدراسات الهامة لقطاع حماية الطبيعة مما حد من العمل في الأنشطة الأخرى المستهدفة بخطة العمل.

قيمة المنصرف العام للمشروع خلال عام 2006 هو مبلغ \$ 380,007. بينما كان المخطط صرفه حسب خطة العمل السنوية (بما فيه المصاريف الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) هو \$527,536 ، وبذلك تصبح نسبة المنصرف العامة 71.5 % من المخطط له. وتبلغ نسبة المنصرف الإجمالي للمشروع منذ بدايته في مارس 2005 حتى نهاية ديسمبر 2006 حوالي 61 % من ميزانية المشروع الكلية وهي \$1145410. كما أن فترة الـ 21 شهر المنقضية منذ بدء المشروع حتى نهاية عام 2006 تمثل 58 % من مدة المشروع المحددة (36 شهر)، وبذلك تعتبر نسب الصرف بالمشروع في معدلها المخطط.

ومع أن أداء المشروع يعد جيداً ، إلا أنه كانت هناك بعد الصعوبات التي حدّت من مستوى التقدم والتي تنحصر في عدم توافر الكوادر في قطاع حماية الطبيعة على مستوى الوحدات الفنية بالمشروع، كذلك الحاجة الماسة إلى تعيين كوادر لمركز التدريب من أجل تنفيذ توصيات تقييم متطلبات التدريب.

تحدد وثيقة المشروع الفترة الزمنية لتنفيذه بثلاثة أعوام لتنفيذه اعتباراً من أول شهر أبريل 2005 حتى نهاية شهر مارس 2008. هذا وقد تم إعداد خطة العمل السنوية لعام 2007 / 2008 في ضوء هذا الإطار الزمني.